

لا يعمد على الوقوف الا به صار محررا عن العبدك والتملك فقد افساد
 بطلانه فيكون يتصور خلافه **قوله** والمولى له وشيخها **اقول** الكلام فيها
 كما في الكفر وشيخها وكلامه وغير ذلك من الموقوف **قوله** خله وعوي
 لا وليت يوليها فيما ارادناه **قوله** وقد افسدنا اصلا **اقول** ليشان
 على اطلاقه فانهم يريدون به الملك القابل لانعقاد العتق والوقف
 بخلاف ذلك فيصعب ما طالعوا به استثنى من تملك المبيع فاسد بالاعتراض
 سائيا به ما يبيع المرزول ويبيع المكره حتى لو كان المبيع عبدا فاعتقه المشتري
 لا ينفذ عتقه لان الملك غير ثابت فيه والوقف كذلك فلم ينفذ عتقه
قوله فان المبيع منهم فاسد **اقول** اطلاق لفظ الفاسد على بيعهم فاسد
 هذا علمه من كلام الهداية وفيه التدرج بانه باطل **قوله** لان تعلق
 بحق العبد **اقول** ما نحن فيه ليس من هذا القبيل فان حق العبد يتعلق
 بالوقف من جهة العتق والمنفعة فان لم يتعلق من جهة عتقه فالوقف
 يعود منفعته بسكناه واستغلا له اتمام حياته بشرطه له ونفائه
 او بعداته كذلك المستحق للذبح والاكلى عند احتياج بحق كثر من العبد
 الظاهر للمشتري بالباطل فلا يترجح باطله على مستحق حتى وفدهم فانها
 بان الوقف حق العباد فلم يعد كانه انظر اليه **قوله** فاذا علم
 هذا وتقرر **قوله** الواقف كالساظر لا يمكن الاستدلال من غير شرط
 فاطلاقه البيع لها باطل والنزح من المذهب انه لا يستدل لامهلية
 لا بطلانها كما اقره المحققون كصدور التفرقة **قوله** كان البيع صحيحا لانها
 على ما هو المقتضى من المذهب **اقول** المذهب يرى من هذه التسمية على
 حقه الاية **قوله** وان لم تكن المسوغات الخ **قوله** قد مر ان هذا فاسد
 وان البيع غير معتد ولا يمكن الاستدلال الا ايضا فضلا عن العالم العامل كما
 في البرهان وفيه ليس له ذلك وهو التمسك بالان **قوله** فاذا قضى المشتري
 ملكه **اقول** هذا الكلام باطل الاصل اليه فيكتب المذهب **قوله** فاذا ابيع الاخر
 كان البيع صحيحا فان هذا **قوله** هذا باطل لان مساه على باطل كما علمه **قوله**
 فلا يجوز له ان يظلمه **قوله** هذا لا يجوز في قوله لا يصح اليه فبسه
قوله فما قرناه **قوله** ان كنهه نقره باطل لم يخلص به على ان **قوله** وقعت خلة
 فيها خلة كثر **قوله** وقد وقع فيه ما يرجع عليك به فله التقدير **قوله**
 ومكان شخص من اكاره اللدا شترى **قوله** هذا يجب ولعله امر ما يشبه
 هو الموقوف والعيب **قوله** اشترى لياكن **قوله** اشترى به وبيع التلب السمان
 فلقد رتب عبود المدة بغيرها واخرت قلبه المزمين ليعطى
 واذا رتبها بالاستيلاء على ما رتبها وكيف الاقدام على بيعه من قوله
 العتقة التي صار شرطها على الدوام وسقطت في الكتب والفتاوى بها

كثير

كثير من ذلك لا يفاضل الفاسد والظلم العادية وابعادها كثر من الاوقاف
 العامة من غير موعود له اعتبارا على فتوى الظالمين هذه فتوى
 الشيخ ابن الشاذلي تيسر التجرد النظر ويضربون صمغ على كلام ائمة
 المذهب المحققين لكونه بمنعهم ويصاحبهم عن غيرهم فاذا اقول
 ذلك يقولون قالوا فانها لغضاة نور الدين الطرابلسي وافق بذلك وقال
 شيخ الاسلام الشافعي احمد بن يوسف لشاذلي ومثله وافق به فتوى كثر
 تلك الفتوى المذمومة فكانوا على جرحه نعمت انا بغيرنا ابا
 عليته وانا على انا رهم مقتدون ويقتلون يقولون لثايل اولئك
 التي تجبى بمنزلهم اذا اجتمعتا باجر الحافل وسيدع الذين يظلمون
 ابي منقلب يتقلدون اما على اتمها من جهة المقلدين الذين شابههم
 نقل صحيح المذهب والافتاء به وقد استند في تلك الفتوى كتبهم
 وليست تلك الكتب فالتبرها ولم يكن فيها مسطورة وانما حصل
 لها طعن وشبهة وهذا شأن النوع العشري بغير الله فالاشهر
 على من علم ذنبه فلم يذمه عن غيبه وقيل هما في تلك الفتوى
وقد فاد استنادي وبهني يقول ان فتاوى شاذلي في الاكام
 واضربهم شأنها النظر فيها من غير تقليد وافق بما فيها من غير حلا
 جرحها من كتب المذهب العترة فان مقام الافتاء خطر وقد يظن
 الانسان انه فيهم المسئلة على حقيقةها والامر بخلافه وابسته عليه
 حفظه فيحظى بذلك اذا حققت كثير من الفتاوى المبرجة من
 اصحابها فضلا عن التي جرحها عنهم عنهم تجردت من المذهب
وكان استنادي التايلك اذا جاءت فتوى يابها بالنظر فيها ويقول
 لعلها امانا ان تصبر حتى تراجع النقول او خراجها فيذهب نفعه
 يقول لولا استنادنا ان عرف الحكم في هذه كما اعزتك وكما اعزفت النفس
 تكن لا بد من ملجعة النقل الاحتمال الخلاف ويحج بها الذي يسعى
 من الله نعم ان اقول ان يستحق وهذا لا يستحق وهذا لا يجوز
 وهذا لا يجوز الابعاد النظر والحكم واستناد الفتاوى من ائمة
 المذهب رجحهم ائمة **قوله** سواء كان الاستدلال صحيحا او لا اقول
 لم يتغير به هذا الخط الصريح ولم يحرك به قلبه ومنطقه الصريح **قوله**
 او كان البيع لاعل وجه الاستدلال **قوله** هذا مما قبله مما رتبة في
 المقال وفتح باب الاهوال واغراء للظلمة الغوال لا يرجح من شخصي
 مولاه وبهني نفسه عن غيرها وهو **قوله** كان شرع ذلك الشخص صحيحا
اقول احوال الاهوال وتقول معك في المقال انت تشترط لاني
 تصرفك في المبيع الفاسد فبطلت اطلاقا بشرطه لملك العبد وهو ملك